في أول 9 أشهر من 2025 وعلى رأسها «بيت التمويل» بأرباح بلغت قيمتها 492,7 مليون دينار.. و«الوطني» بـ 467,4 مليون دينار

البنوك تسجّل أرقاماً قياسية .. 1,265 مليار دينار صافي أرباح 8 بنوك

- ارتفاع صافي إيرادات التشغيل بنسبة 7,4٪ ليسجل 3,2 مليارات دينار خلال أول تسعة أشهر
- انخفاض مخصصات خسائر الائتمان للقطاع بنسبة 10٪ لتسجل نحو 272,4 مليون دينار
- 80 مليار دينار محفظة القروض والتمويل للبنوك الكويتية بارتفاع بلغت نسبته نحو 8٪
- ارتفاع القيمة الرأسمالية للقطاع منذ بداية السنة بنسبة 20٪ لتسجل 33 مليار دينار

المحلل المالي

سجل القطاع المصرفي الكويتي خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2025 أداء قويا يعكس متانة أوضاعه التشغيلية واستمرار قدرته على تحقيق نمو مستدام رغم تباطؤ وتيرة النشاط الاقتصادي العالمي وتراجع الفوائد تدريجيا، فقد حافظت البنوك على ربحية مرتفعة مدعومة بزيادة في الإيرادات التشغيلية ونمو مستقر في محفظة الائتمان، إلى جانب تحسن جودة الأصول وانخفاض مخصصات خسائر الائتمان، ما رسخ موقع القطاع المصرفي كأحد أهم محركات الاقتصاد الكويتي خلال الفترة.

وبعد ان أعلنت البنوك المدرجة في بورصة الكويت (باستثناء بنك وربة) عن نتائجها المالية لفترة أول 9 أشهر من عام 2025 تبين ان الأداء المالي التشغيلي لمعظم البنوك سجل نموا متوسطا وبوتيرة أقل من السابق حيث لا تزال تستفيد البنوك من أسعار الفائدة المرتفعة بالرغم من التخفيض في أسعار الفائدة خلال الربع الثالث من السنة، وأيضا من النمو الجدي في محفظة الائتمان لمعظم البنوك بينما تطبيق الضرائب الجديدة على بعض البنوك نتج عنه تباطؤ في نمو صافي الأرباح لبعض البنوك الكبيرة، إلا ان صافي الأرباح المجمعة للبنوك ارتفعت بنسبة 3٪ لتسجل أرقاما قياسية فصلية عند 1,265 مليار دينار في أول 9 أشهر من عام 2025 مقارنة بـ 1,23 مليار دينار في أول 9 أشهر من عام 2024، وجاء على رأسها بيت التمويل الكويتي الذي حقق صافي أرباح قياسية قيمتها 492,7 مليون دينار، وبنك الكويت الوطني بصافي أرباح قياسية قيمتها 467,4 مليون دينار.

وبالتزامن مع هذه النتائج الإيجابية ومع ارتفاع القيمة الرأسمالية السوقية لقطاع البنوك منذ بداية السنة بنسبة 20٪ أي ما يعادل 6 مليارات دينار لتسجل 33 مليار دينار فقد ارتفعت تقييمات القطاع (معظم البنوك) ليتداول حاليا عند مكرر ربحية لفترة الـ 12 شهرا الأخيرة 19 مرة بينما سجل العائد النقدي للقطاع معدل 2,6٪ ويتداول عند مضاعف سعر إلى القيمة الدفترية 2,16 مرة.

ولا تزال النتائج التشغيلية للقطاع ايجابية حيث ارتفع صافي ايرادات التشغيل للقطاع المصرفي بنسبة 7,4٪ ليسجل 3,2 مليارات دينار لفترة أول 9 أشهر من عام 2025 بقيادة بيت التمويل الكويتي بنسبة نمو 10٪ لتسجل ايراداته التشغيلية 1,31 مليار دينار وبنك بوبيان الذي ارتفعت ايراداته التشغيلية بنسبة 8,2٪ لتسجل 198 مليون دينار، وأيضا بنك برقان الذي ارتفعت ايراداته التشغيلية بنسبة 16,3٪ لتسجل 192,2 مليون دينار، وأيضا بنك الكويت الوطني ارتفعت ايراداته التشغيلية بنسبة 4,1٪ لتسجل 969 مليون دينار في أول 9 أشهر من عام 2025. كما ارتفعت ايرادات التشغيل في البنك الأهلي بنسبة 9,5٪ لتسجل 165,1 مليون دينار في أول 9 أشهر من السنة.

ومن الملاحظ انخفاض مخصصات خسائر الائتمان وانخفاض قيمة استثمارات للقطاع المصرفي بنسبة 10٪ لتسجل 272,4 مليون دينار بالمقارنة مع 301,6 مليون دينار في الفترة المقابلة من عام 2024 حيث انخفضت مخصصات بنك الكويت الوطني بنسبة 79٪ في أول 9 أشهر من عام 2025 لتسجل 11,9 مليون دينار بينما ارتفعت مخصصات بيت التمويل الكويتي بنسبة 12,7٪ لتسجل 139,85 مليون دينار في أول 9 أشهر من عام 2025 بينما كان الانخفاض ملحوظا في مخصصات بنك بوبيان بنسبة 26٪ لتسجل 10,9 ملايين دينار.

وأيضا كان لاستمرار أسعار الفائدة المرتفعة وتسارع النمو في سوق الائتمان حيث ارتفعت محفظة القروض والتمويل للبنوك الكويتية خلال أول 9 أشهر من عام 2025 بنسبة 8٪ لتسجل نحو 80 مليار دينار، نتائجها الإيجابية على صافي إيرادات الفوائد والتمويل للقطاع التي ارتفعت بنسبة 7,1٪ لتسجل 2,34 مليار دينار مقارنة بـ 2,2 مليار دينار في أول 9 أشهر من عام 2024. فقد استفادت البنوك من بقاء أسعار الفائدة مرتفعة بالرغم من انخفاضها عن المستويات السابقة لتحقق خلال أول 9 أشهر من عام 2025 إيرادات فوائد وتمويل قدرها 5,97 مليارات دينار وبنسبة نمو 7٪ عن أول 9 أشهر من عام 2024 حيث بلغت حينها 5,59 مليارات دينار، من جهة أخرى ارتفعت الإيرادات من غير الفوائد للقطاع بنسبة 4,6٪ لتسجل 813 مليون دينار بينما ارتفع صافي إيرادات التشغيل للقطاع بنسبة 7,4٪ ليسجل مستوى قياسيا عند 3,2 مليارات دينار.

صافي أرباح وصافي إيرادات التشغيل والفوائد لـ 8 بنوك محلية خلال 9 أشهر من 2025

البنك	صافي الأرباح (مليون دينار)	صافي إيرادات التشغيل (ألف دينار)	صافي إيرادات الفوائد (ألف دينار)
بيت التمويل	492,68	1,311,691	944,326
الوطني	467,35	968,992	748,902
بوبيان	77,7	197,898	156,759
برقان	32,43	192,183	128,364
الخليج	38,37	140,540	109,302
KIB	20,4	71,700	49,824
الأهلي	46,6	165,103	116,166
التجاري	90,19	139,665	90,650
الإجمالي	1,265	3,187,772	2,344,293

الجهاز دعا الجهات العامة عند إعداد الوثائق إلى عدم تضمين أي شرط يلزمه بتعيين وكيل أو شريك محلي

مشاركة «الأجنبي» في المناقصات.. مباشرة

علي إبراهيم

أصدر الجهاز المركزي للمناقصات العامة تعميما يقضي بالسماح للشركات الأجنبية بالمشاركة مباشرة في المناقصات العامة داخل الكويت دون الحاجة إلى وكيل أو شريك محلي، بعدما أصدر تعميمه رقم 2025/16 الذي أوجب من خلاله على جميع الجهات العامة عند إعداد وثائق المناقصات وما في حكمها الالتزام بعدم تضمين أي شرط يلزم المتقدم الأجنبي بتعيين وكيل أو شريك محلي.

وأكد الجهاز أن تعميمه صدر في إطار تعزيز مبدأ الشفافية والمنافسة وتطبيق أحكام قانون المناقصات العامة بما يحقق المصلحة العامة ويحافظ على المال العام من خلال تمكين الشركات الأجنبية من التقدم مباشرة دون وكيل أو شريك محلي ولتسهيل إجراءات أعمالها داخل الدولة وضمان سرعة إنجاز المعاملات المتعلقة بالمشروع، ومنها استخراج ترخيص استثماري صادر من هيئة تشجيع الاستثمار المباشر، وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة:

أولا: يجب على جميع الجهات العامة عند إعداد وثائق المناقصات وما في حكمها الالتزام بعدم تضمين أي شرط يلزم المتقدم الأجنبي بتعيين وكيل أو شريك محلي.

ثانيا: يعمل بهذا التعميم من تاريخ صدوره وعلى جميع الجهات المعنية الالتزام بما ورد فيه عند طرح أو دراسة المناقصات والممارسات والتعاقد المباشر.

ويعكس التعميم تحولا تنظيميا مهما في آلية تعامل الدولة مع الشركات الأجنبية، إذ يعد خطوة نحو تسهيل الإجراءات الحكومية المتعلقة بالمشروعات الكبرى، من خلال تمكين الشركات من التعامل مباشرة مع الجهات الحكومية دون الحاجة إلى طرف ثالث، وهو ما من شأنه تسريع الإجراءات ورفع معدلات الإنجاز.

ويتوقع أن يسهم هذا التعميم في تحفيز الشركات العالمية على دخول السوق الكويتي والمنافسة على المشاريع الحكومية الكبرى في قطاعات الطاقة والبنية التحتية والتقنيات والخدمات العامة، مما يعزز من كفاءة الإنفاق الحكومي ويرفع جودة التنفيذ في المشروعات التنموية.

هي بوركينا فاسو و نيجيريا و موزمبيق و جنوب أفريقيا

«التحريات المالية»: خروج 4 دول من القائمة الرمادية

علي إبراهيم

أصدر رئيس وحدة التحريات المالية د. حمد خالد المكراد تعميما برقم 2025/3 بشأن الدول عالية المخاطر، والذي تضمن آخر تحديث بشأن الدول عالية المخاطر والدول في القائمة الرمادية.

ووفقا للتعميم، فقد تم تصنيف الدول عالية المخاطر (القائمة السوداء) التي لديها أوجه قصور إستراتيجية كبيرة في أنظمتها الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل، والتي يجب على جميع الدول تطبيق العناية الواجبة المعززة على الدول التي تقع تحت تصنيف القائمة السوداء، وفي الحالات الأكثر خطورة يطلب من الدول تطبيق تدابير مضادة لحماية النظام المالي الدولي من مخاطر غسل الأموال وتمويل الارهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل الصادرة من هذه الدول، وفي حال إدراج الدولة على قائمة الدول عالية المخاطر سيترتب عليه حظر التعاملات المالية والمصرفية معها، فيما حدد في التعميم الدول المدرجة ضمن هذه القائمة في 3 دول هي: كوريا الشمالية وإيران وميانمار.

ووفقا للتعميم الجديد، فقد خرجت 4 دول من القائمة الرمادية وهي: جمهورية بوركينا فاسو، وجمهورية موزمبيق، وجمهورية نيجيريا وجمهورية جنوب أفريقيا، فيما بقيت 20 دولة ضمن القائمة الرمادية حاليا وهي: كينيا والكاميرون ونيبال الديموقراطية، ولاوس الديموقراطية وجنوب السودان وقنزويلا وأنغولا وبلغاريا والكونغو وهاييتي ولبنان وسورية وفيتنام وساحل العاج وبوليفيا وموناكو وناميبيا وجزر فيرجن البريطانية واليمن والجزائر.

وقضت الوحدة في التعميم بأنه يتعين على كل المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة بموجب أحكام القانون رقم 2013/106 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تطبيق تدابير العناية الواجبة الملائمة لمواجهة المخاطر المتعلقة بعلاقات العمل والمعاملات الخاص بأشخاص أو مؤسسات مالية لدى الدول المحددة.

مقسّمة إلى 15,69 مليار دينار إيرادات نفطية.. و2,92 مليار «غير نفطية»

«الشال»: 18,62 مليار دينار الإيرادات المتوقعة لميزانية 2025 ـ 2026

ذكر تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي، أنه بانتهاء شهر أكتوبر 2025، يكون الشهر السابع من السنة المالية الحالية 2026/2025 قد انتهى، حيث بلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي لشهر أكتوبر نحو 66,1 دولارا، منخفضا بنحو 6,1 دولارات للبرميل أي ما نسبته نحو ـ8,3٪ عن معدل شهر سبتمبر البالغ نحو 72,2 دولارا للبرميل، وأدنى بنحو 1,9 دولار للبرميل أي بما نسبته ـ2,7٪ عن السعر الافتراضي المتحفظ الجديد المقدر بالموازنة الحالية والبالغ 68 دولارا للبرميل.

وأوضح تقرير الشال أنه بانتهاء شهر أكتوبر يكون سعر برميل النفط الكويتي حقق لما مضى من السنة المالية الحالية معدل بحدود 69,3 دولارا، وهو أدنى بنحو 10,5 دولارات أو بنسبة ـ13,1٪ من معدل سعر البرميل للسنة المالية الفائتة 2025/2024 البالغ نحو 79,7 دولارا، وكذلك أدنى بنحو 21,2 دولارا أو بنحو ـ23,5٪ مقارنة بسعر التعادل للموازنة الحالية البالغ 90,5 دولارا، وفقا لتقديرات وزارة المالية وبعد إيقاف استقطاع الـ 10٪ من جملة الإيرادات لصالح احتياطي الأجيال القادمة. ويفترض «الشال» أن تكون الكويت قد حققت إيرادات نفطية في شهر أكتوبر بما قيمته نحو 1,28 مليار دينار، مشيرا إلى أنه في حال افتراض استمرار مستويا الإنتاج والأسعار على حاليهما ـ وهو افتراض قد لا يتحقق ـ فمن المتوقع أن تبلغ جملة الإيرادات النفطية بعد خصم تكاليف الإنتاج لمجمل السنة المالية الحالية نحو 15,69 مليار دينار، وهي قيمة أعلى بنحو 390,7 مليون دينار عن تلك المقدرة في الموازنة للسنة المالية الحالية والبالغة نحو 15,3 مليار دينار. ومع إضافة نحو 2,92 مليار دينار إيرادات غير نفطية، ستبلغ جملة إيرادات الموازنة للسنة المالية الحالية نحو 18,62 مليار دينار. وأوضح التقرير أنه بمقارنة هذا الرقم باعتمادات المصروفات البالغة نحو 24,54 مليار دينار من المحتمل أن تسجل الموازنة العامة للسنة المالية الحالية 2026/2025 عجزا قيمته 5,91 مليارات دينار، لكن يظل العامل المهيمن هو ما يحدث من تطورات على إيرادات النفط، وما يمكن أن يتحقق من وفر في المصروفات.

22,6 مليار دينار سيولة «البورصة» في 10 أشهر

أوضح تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي أن سيولة بورصة الكويت المطلقة ارتفعت بنحو 89,8٪ في الشهور العشرة الأولى من العام الحالي مقارنة بالفترة نفسها من عام 2024، حيث بلغ إجماليها نحو 22,6 مليار دينار مقارنة بنحو 11,9 مليار دينار.

وأضاف ان قيمة معدل التداول اليومي، وهو مؤشر أكثر دقة، ارتفعت إلى نحو 111,4 مليون دينار، أو بزيادة قدرها 92,6٪ عن مستوى تلك القيمة للفترة ذاتها من عام 2024. ومع ذلك الارتفاع في السيولة، حقق مؤشر السوق العام مكاسب بنحو 22,7٪ مقارنة بمستواه منذ بداية العام، ليصبح الأعلى في تحقيق المكاسب مقارنة بأداء بورصات الخليج الست الأخرى.

ولفت التقرير إلى أن ارتفاع السيولة ومكاسب المؤشر بشكل عام يعتبران مسارا إيجابيا، لكن توزيع السيولة بين السوقين الأول والرئيسي، وضمنهما بين شركاتهما، يحتاج إلى تحليل، ولا بأس بدعمه إن كان صحيا، ولابد من مراجعته إن لم يكن صحيا.

وأوضح «الشال» أنه قام بحساب معدل دوران الأسهم (محسوبا على أساس سنوي) الأعلى لـ 10 شركات، فكان معدل الدوران لأعلاها 17,91 مرة، ولأدناها 6,02 مرات، بينما مساهمة أعلاها معدل دوران في قيمة كل السوق 0,12٪، ومساهمة أدناها معدل دوران في إجمالي قيمة السوق 0,02٪.

وذكر أن الفارق الشاسع في تفاوت معدل الدوران يتضح عندما نحتسب معدل الدوران لكل السوق البالغ 0,51 مرة، فإن إجمالي سيولته نحو 27,3 مليار دينار (محسوبا على أساس سنوي)، مقابل قيمة إجمالية لكل شركاته بنحو 54 مليار دينار.

وذكر التقرير ان مساهمة الشركات الـ 10 الأعلى معدل دوران في سيولة السوق بلغت نحو 16,8٪ بحصولها على 3,8 مليارات دينار، بينما كانت مساهمتها في قيمة كل شركات السوق كما في نهاية أكتوبر الفائت 0,7٪، أو أقل من 1٪، أي ان مساهمة سيولتها تبلغ 23,5 ضعف مساهمتها في قيمة السوق.